

مراحل التصحيح الهيكلي الاول بعد الاستقلال (1967 - 1979)

في المرحلة الممتدة بين أواخر 1966 - 1980 اتسم الاقتصاد الجزائري بنظام مركزي موحد في جميع القطاعات الاقتصادية ، و معتمدا على التخطيط المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث حددت أهدافها في تلك المرحلة حسب منظار السلطة في:

1/ تحقيق مستوى معيشي ملائم للعمال وذلك برفع إنتاجية العمل ، و تحقيق التوازن بين المدينة والريف ، و كذلك تخصيص موارد الإستثمار للقطاعات التي قد تساعد على تلبية تلك الحاجات الأساسية .

2/ تحقيق الإستقلال الإقتصادي عن طريق تدعيم الإستقلال المالي .

3/ بناء اقتصاد حديث يمكن أن يواكب إقتصاديات الدول الصناعية الكبرى .

وكذلك اتسمت هذه المرحلة بمخططات تنموية، و هي :

1/ المخطط الثلاثي 1967-1969 :

يعتبر المخطط الثلاثي 1967 - 1969 : أول مخطط للتنمية في الجزائر بعد الاستقلال ، و به دخلت البلاد مرحلة جديدة مليئة بالطموح الكبير لتحقيق تقدم إقتصادي واجتماعي كبير. ولم يكن تطبيق التخطيط قبل هذا التاريخ ممكنا نظرا لعاملين :

عامل حداثة عهد الجزائر بالإستقلال الذي تحصلت عليه قبل خمس سنوات فقط .

عامل انعدام توفر الشروط الموضوعية التي تعطي الدولة قدرة التحكم في القوى الإقتصادية الوطنية .

ويمثل هذا التخطيط بالنسبة للدولة عملية حصر للامكانيات البشرية والمادية للمجتمع من أجل خلق قدرات عمل جديدة في أجل محددة وهي بمثابة فترة زمنية معينة يلتزم فيها المجتمع بتحقيق تلك الإستثمارات في أوقاتها .

لقد تركزت إستثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية الأكثر أهمية والضرورية لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية، وخصص لهذا الغرض مبلغ 11,081 مليار د.ج كاستثمار في هذه الخطة ، لكن ما نفذ خلال هذه المرحلة بلغ 9,124 مليار د.ج .

2/ المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973 :

من خلال هذا المخطط حددت إتجاهات التخطيط الموجه نحو الصناعات الثقيلة ، و في هذه المرحلة أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين إحداهما للاستغلال وآخر للإستثمار ذلك لتحديد شكل التمويل ، فننقات الاستغلال تمول بقروض قصيرة الأجل ، و وننقات الإستثمار بقروض طويلة الأجل ومتوسطة .

وأهم ما يميز هذه الإصلاحات هو أنها منعت المؤسسات العمومية من الإحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها و قيامها بعملية التمويل الذاتي . والهدف من ذلك هو مراقبة الموارد المالية للمؤسسة العمومية ، حيث فرضت عليها السلطات المركزية اقتطاعات مؤقتة أو دائمة من طرف الخزينة العامة و ذلك من أجل منعها من التمويل الذاتي .

بالإضافة إلى هدف آخر هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد

3/ المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977 :

وهو مخطط تكميلي للمخطط السابق ، حيث انتهجت الجهود في تمويل المشاريع الإقتصادية الضخمة وخاصة الحديد و المحروقات ، و مواد البناء، و الميكانيك ، و الإلكترونيك ، و كذا الإهتمام بالقطاعات غير الإقتصادية ، نتيجة إرتفاع المحروقات .

وتتلخص أهم إتجاهات وأهداف المخطط الرباعي الثاني فيما يلي :

+ تدعيم الإستقلال الإقتصادي ، و بناء إقتصاد إشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج و توسيع التنمية بكامل التراب الوطني.

- + رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 46 مليار على الأقل.
- + وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور .
- + تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية : الزيادة في قدرات الإنجاز ، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة .
- + تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل ومن ثم تحقيق التوازن الجهوي .
- . تتمتع هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي .